

Distr.: Limited  
6 February 2001  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم  
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا  
الدورة الثانية  
نيويورك ٥ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الثانية  
نيويورك، ٥ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

المقرر: السيد ر. ت. دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ملاحظة للمندوبين

يُطلب من الوفود التي ترغب في إدخال تصويبات على موجزات بياناتها أن تقدمها  
في موعد أقصاه الأربعاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وترسل التصويبات عن طريق الهاتف  
أو الفاكس أو البريد الإلكتروني على العنوان التالي: UNCTAD, Editorial Unit, Palais des  
Nations, Geneva, phone +(41 22) 907.5656/1066, fax +(41 22) 907.0056, eMail:

[.chris.macfarquhar@unctad.org](mailto:chris.macfarquhar@unctad.org)

## مقدمة

## بيانات استهلالية (تابع)

١ - لدى عرض ممثل النرويج لنتائج الندوة التي عقدت حول دور القطاع الخاص في تعزيز القدرة الإنتاجية لدى أقل البلدان نمواً، والتي نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع حكومة النرويج في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في أوسلو، قال إن الندوة أتاحت الفرصة لحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين وممثلي القطاع الخاص لمناقشة دور القطاع الخاص، سواء المحلي والأجنبي، في تنمية أقل البلدان نمواً. وبحثت الندوة ثلاثة مجالات ذات أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وهي: اجتذاب الاستثمارات الإنتاجية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار والأعمال التجارية لتعزيز القدرة الإنتاجية في تلك البلدان؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الخدمات الفعالة لتنمية الأعمال التجارية وبواسطة تعزيز الروابط بين الشركات؛ وتمويل المشاريع المحلية عن طريق تحسين مستوى الخدمات المالية ومن خلال أشكال التمويل المبتكرة. وكان ثمة استنتاج عام للندوة هو أنه لكي تعم منافع العولمة على الجميع، لا بد من تمكين شعوب أقل البلدان نمواً من استخدام قدراتها بالكامل. وسينطوي ذلك على إشراك أقل البلدان نمواً في إعادة تشكيل هياكلها المحلية القانونية والمؤسسية لكفالة تهيئة بيئة تمكن من تنمية المشاريع والاستثمار الأجنبي المباشر وقيام البلدان المتقدمة النمو بإعادة صياغة نهجها تجاه المساعدة الإنمائية والتجارة لكي يعبر عن شراكة أكثر توازناً وتقاسم الفرص بشكل أكثر إنصافاً.

٢ - وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن قيمة مشروع برنامج العمل تكمن في إظهاره الكلي. فهو يدرك الحاجة إلى رؤية مشتركة وإلى شراكة على الصعيد القطري. وينسجم النموذج الذي محوره الناس تماماً مع نهج التنمية البشرية المستدامة الذي يتبعه البرنامج الإنمائي. ويشدد النهج المنصب على البلد على الحاجة إلى الإصلاح من جانب أقل البلدان نمواً وإلى مزيد من التنسيق من جانب الشركاء الإنمائيين. وقد أولى برنامج العمل الاهتمام الواجب لمسائل الحكم ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. ويُعد البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة التي تقود المناقشة التفاعلية بشأن الحكم، ١٠ ورقات لتقديمها إلى المؤتمر.

٣ - ويقتضي خفض معدل الفقر البشري بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ الإسراع بالنمو ويتضمن ذلك توسيع مصادر النمو وزيادة معدلات الاستثمار والمدخرات المحلية إلى حد كبير. ولقد كان التوسع في التجارة أساسياً، ونشأت الحاجة إلى تركيز خاص على

تحرير تجارة المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وستكون إتاحة الوصول التام إلى الأسواق أمام أقل البلدان نمواً مكملاً ضرورياً لتخفيف عبء الديون. وتشمل التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه أقل البلدان نمواً التمكّن من الحصول على وسائل نقل الطاقة الحديثة الميسورة المنال، والتغلب على فجوة التكنولوجيا الرقمية، والتصدي لوباء الإيدز، والتغلب على تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

٤ - وهناك حاجة إلى نهج جديدة لحل المشاكل القديمة. وتعتبر العولمة والتوسع في التجارة في صالح النمو شريطة وضع سياسات محددة بعناية وإيلاء الاهتمام لأثرها الاجتماعي. ومن المأمول أن يتيح المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً للمجتمع العالمي فرصة بناء اتفاق جديد مع البلدان التي تعاني الفاقة الشديدة.

٥ - وقالت ممثلة البرازيل إن بلدها يشارك إلى أقصى حد ممكن في الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً. وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب تشترك البرازيل حالياً في مشاريع تعاون في البلدان الأفريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية - وهي أنغولا، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق. وتشمل المشاريع التعاون التقني والعلمي والتكنولوجي والتعاون التعليمي والتعاون في مجال بناء القدرات والتدريب المهني. ويمكن دعم وتعزيز هذا التعاون من جانب الأمم المتحدة والجهات المانحة. غير أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن النهوض بمجالاتها تقع على البلدان المتقدمة النمو نظراً لقدرة على المساهمة.

٦ - وقال ممثل نيجيريا إنه من السهل وعد أقل البلدان نمواً بالنعيم، ولكن الواقع أنها لا تملك القدرة على بلوغ ذلك. وقد ذكر برنامج العمل للتسعينات ما هو متوقع من أقل البلدان نمواً ولكنه لم يشر إلى ما ينتظر من شركائها الإنمائيين تقديمه، والآن يحدد مشروع برنامج العمل المعروف على اللجنة التحضيرية بكل دقة ما يُتوقع من أقل البلدان نمواً القيام به ولكنه لا يشير إلى ما هو منتظر من الشركاء الإنمائيين إلا بصورة عامة جداً. ومن ثم توجد نفس مخاطرة عدم تحقيق النتائج المرغوبة. وفي مجال الديون، كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إيجابية للغاية، ولكنها لم تحدث الأثر المنشود. وفي مجال الفقر، ما فتئ القضاء على الفقر هدفاً معلناً لوقت طويل، ولكنه لم يتحقق. ولذلك يحدونا الأمل أن يعنى المؤتمر الثالث بالتفاصيل وأن يسفر عن نتيجة أفضل مما أسفر عنه المؤتمران السابقان.

٧ - وقال ممثل الصين إن مشروع برنامج العمل أساس جيد للمناقشة. ومضى قائلاً إن التسعينات قد شهدت تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية، وتراكم الديون، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وبالتالي لم تحرز التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً تقدماً، ولم يكن أداء برنامج

العمل للتسعينات مرضيا، حيث لم يتم بلوغ كثير من الغايات. ومن ثم ينبغي أن يتضمن مشروع برنامج العمل تقييما للبرنامج السابق بغية الاستفادة من التجربة السابقة. وفيما يتعلق بتكوين مشروع البرنامج، ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي على أثر العولمة، وتخفيف وطأة الفقر، وتمويل التنمية، ولذا ينبغي أن يبدأ البرنامج بالمساعدة الإنمائية الرسمية ثم الديون والتجارة والاستثمار. وينبغي اختصار حجم الالتزام ١ الحالي ودجمه في الالتزام ٢. وقد ركز مشروع البرنامج الاهتمام أكثر مما ينبغي على السياسة العامة المحلية، مما أوجد عدم توازن بين الإجراءات المحلية والدولية. وبينما يجب على أقل البلدان نموا أن تعتمد أساسا على جهودها الذاتية، يكمن السبب الرئيسي لمشاكلها في البيئة الخارجية، ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بالتزاماته في ذلك الصدد، ولم يقدم مشروع البرنامج موازنة جيدة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. وينبغي أن يؤكد برنامج العمل القضايا الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي متطلب أساسي للتنمية الاجتماعية. وفيما يتعلق بالحكم، ينبغي أن يعنى برنامج العمل أكثر بالحكم السليم بشكل شامل ولا ينبغي أن يكون الحكم السليم شرطا مسبقا للتعاون الإنمائي. ولقد ساعدت الصين دوما أقل البلدان نموا، بقدر ما تسمح مواردها، باعتبارها نفسها بلدا ناميا، وهي تناشد البلدان الأخرى أن تفعل مثلها، لا سيما عن طريق إلغاء الديون.

٨ - وأيد ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروع برنامج العمل المقترح وأوصى به جميع الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا. وأشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أصدر في ذلك اليوم تقرير الفقر في المناطق الريفية لعام ٢٠٠١. والرسالة الرئيسية الأولى للتقرير هي وجوب الاعتراف في المقام الأول في أي جهد مبذول لتخفيف وطأة الفقر عموما بما للفقر في المناطق الريفية من أهمية مركزية. والرسالة الرئيسية الثانية هي الحاجة إلى إدراك أن معظم فقراء المناطق الريفية يعتمدون في كسب عيشهم على الزراعة والأنشطة المتصلة بها. ولأجل تحقيق تخفيف وطأة الفقر بصورة أسرع، من الضروري عكس التناقض في تدفق الموارد إلى التنمية الزراعية والريفية الذي شهده تمويل التنمية على مدى الـ ٣٠ عاما الماضية. وثالثا، استعرض التقرير بتعمق أربعة مواضيع كان لها تأثيرها على الظروف المادية لفقراء المناطق الريفية، وهي الأصول والتكنولوجيا والسوق والمؤسسات. وأوضح أن تعزيز وصول أولئك الفقراء إلى هذه العوامل الأربعة شرط أساسي للنجاح في تخفيف وطأة الفقر بصفة عامة وفي المناطق الريفية بخاصة، خاصة في أقل البلدان نموا. وأخيرا، يعتقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن تدابير تخفيف وطأة الفقر يجب أن تركز على زراعة الحيازات الصغيرة باعتبارها إحدى الدعائم بالنسبة لسكان المناطق الريفية.

٩ - وقال ممثل صندوق النقد الدولي إنه يتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل البنك الدولي بخصوص الإشارة إلى تخفيف عبء الديون. وإن مؤسسته تقرر تشديد مشروع برنامج العمل على مسائل مثل استقرار الاقتصاد الكلي وبناء القدرات، وتدفق الاستثمارات الخاصة، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والمدخرات. وفيما يتعلق بتخفيف عبء الديون، بذل المجتمع الدولي جهدا كبيرا في ذلك الصدد. وصندوق النقد الدولي من جانبه لا يؤيد إلغاء الديون أو تأجيل دفعها، وإنما يجبذ استخدام الموارد المحررة عن طريق تدابير تخفيف عبء الديون في برامج لتخفيف وطأة الفقر. والصندوق يقدم إلى أقل البلدان نموا تعاونا تقنيا واسع النطاق يزداد توجيهه صوب تخفيف وطأة الفقر. وهو يشارك بنشاط بصورة خاصة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وأخيرا، فيما يتعلق بصلة المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا بالحدث الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد قريبا، من المهم الموازنة بين الآراء بشأن القضايا المشتركة بين المؤتمرين.

١٠ - وقال رئيس الجمعية العامة إن العمل الجماعي للجنة التحضيرية يجب أن يوكد شعورا مجددا للأمل لدى حوالي سبعمائة مليون نسمة في أقل البلدان نموا. ويجب أن تفضي العملية التحضيرية إلى إجراءات محددة تساعد حقا في تحريرها من براثن الفقر المدقع والحرمان. ويعد هذا جزءا حيويا من الكفاح المشترك لتخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ - وهو هدف أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيده في جمعية الألفية. وتقع المسؤولية الأولى عن بلوغ هذا الهدف على عاتق أقل البلدان نموا. غير أن عزم المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الصناعية، على تكثيف جهودها دعما لأقل البلدان نموا يعتبر أساسيا من أجل النجاح. وقد فصل إعلان الألفية بوضوح الإجراءات التي تُتخذ في ثلاثة مجالات حيوية، وهي التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والديون، حيث يمكن أن يحدث الدعم الخارجي تأثيرا كبيرا. وحدير بالتنويه أن السياسات والإجراءات المتضمنة في برنامج العمل تستند إلى القيم العالية المكرسة في إعلان الألفية، وهي: التضامن وتقاسم المسؤولية والحرية والديمقراطية والمساواة والاهتمام المشترك بالسلم والأمن الدوليين، ورفاه الأجيال المقبلة. وجاءت استضافة الاتحاد الأوروبي للمؤتمر الثالث إيماءة لرغبة الشركاء الإنمائيين في البقاء على التزامهم الجماعي بمكافحة الفقر في أقل البلدان نموا. وحث رئيس الجمعية العامة جميع أصحاب المصلحة على تجاوز المواقف المتصلبة وتخطي الوضع الراهن. وأخيرا فإن وجود آليات فعالة لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل على جميع الأصعدة، وبخاصة اشتراك منظومة الأمم المتحدة لها أهميتها الكبرى.

١١ - وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا ذو أهمية حيوية، حيث أن تخفيف وطأة الفقر وجعل العولمة في خدمة الفقراء هما أكبر

تحديين يواجهاننا اليوم. ويمكن للعولمة أن تهيئ الظروف للنمو المستدام، ولكن تكاليف ومنافع العولمة غير موزعة بالتساوي. ويعد إهمال الصناعة كقوة محركة للتنمية أحد أسباب الركود الاقتصادي، ولذا جاء التركيز على القدرة الإنتاجية في مشروع برنامج العمل موضع ترحيب. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى شحذ ذلك التركيز، لأن تعريف العولمة ضيق للغاية ويغفل عولمة الإنتاج، وسيوفر برنامج العمل إطارا إنمائيا متعدد القطاعات سيتوقف نجاحه على تفاعله مع خطط العمل الوطنية.

١٢ - وقال ممثل جمهورية كوريا إن التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا لا تزال لها الأولوية العليا في السعي إلى تحقيق النمو العالمي للأجل الطويل، ولكن الجهود المختلفة التي بذها المجتمع الدولي لم تؤد حتى الآن إلى تحقيق النتائج المنشودة. ومن ثم لا يزال مبدأ تقاسم المسؤولية والشراكة المعززة صالحين للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في عالم اليوم. وتواجه أقل البلدان نموا صعوبات كثيرة في حشد الموارد المحلية، ويعد تدفق الموارد الخارجية إليها، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، أساسيا. وينبغي إيلاء أولوية عليا في الاستراتيجية الإنمائية لأقل البلدان نموا لتنمية الموارد البشرية وبناء الهياكل الأساسية، وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي للاستثمارات للأجل الطويل. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لرأب فجوة التكنولوجيا الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية من أجل تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية، وإن بلده يبذل جهودا متواصلة لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية. وأخيرا من المأمول أن يقدم المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا استراتيجيات فعالة ومبادئ توجيهية للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في العقد الأول من الألفية الجديدة.

١٣ - وأكد ممثل منظمة التجارة العالمية أن منظمته تشارك الأهداف والمبادئ الواردة في مشروع برنامج العمل. وأن الوفاء بهدف تقليل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو هدف متفق عليه دوليا، يقتضي بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن لكفالة أن يظل نظام التجارة مفتوحا، وأن تظل الحمائية منحسرة، وأن يمكن لجميع البلدان معالجة الاختلالات الحقيقية أو المتوقعة في نظمها. وينبغي أن تستند الجولة الجديدة إلى جدول أعمال إنمائي يعالج شواغل جميع الأعضاء. ومن الضروري أيضا إيجاد توافق آراء يؤدي إلى تحسين ظروف أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، ترى منظمة التجارة العالمية أن برنامج العمل ينبغي أن يكون أداة استراتيجية حيوية للتنمية، مع اعتبار مجالات العمل ذات الأولوية المتعلقة بالتجارة جزءا متما لها. وبإمكان منظمة التجارة العالمية أن تقدم إلى المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا بحوثا في خمسة مجالات هي:

'١' كفالة تضمين ورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر فصولا تتعلق "بالتكامل التجاري"؛ و '٢' إدخال تحسينات كبيرة على فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق؛ و '٣' تقرير مرحلي عن نماء أقل البلدان نموا؛ و '٤' الإطار المتكامل الجديد، الذي سيحسن فرص إيصال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا؛ و '٥' الإدماج المؤسسي لأقل البلدان نموا في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

---